

## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	8-October-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	267,370
TITLE :	Major US companies keeping USD 2.1 trillion outside the country to avoid taxes
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	Competitors' News
REPORTER:	Staff Report

# شركات أميركية كبرى تحتفظ في الخارج بـ ٢,١ تريليون دولار لتفادي الضرائب

على الأقل أو نحو ٧٢ في المئة من لائحة فورتشن ٥٠٠، كانت تشغل فروعاً في مناطق اختصاص لملاذات ضريبية نهاية ٢٠١٤... وكل هذه الشركات الـ ٣٥٨ لها على الأقل سبعة آلاف و٦٢٢ فرعاً في ملاذات ضريبية.

وأكدت الدراسة ان الشركات في قائمة «فورتشن ٥٠٠» تحتفظ بأكثر من ٢,١ تريليون دولار أرباحاً متراكمة في الخارج لتفادي الضرائب الأميركية وأن ٣٠ فقط من تلك الشركات تمثل ١,٤ تريليون دولار من ذلك المبلغ أو ٦٥ في المئة.

وخلصت الدراسة إلى القول: «يمكن للكونغرس بل يجب عليه ان يتخذ إجراء صارماً لمنع الشركات من استخدام الملاذات الضريبية في الخارج وهو ما سيعيد بدوره النزاهة الأساسية إلى نظام الضرائب ويقلل العجز ويحسن عمل الأسواق».

المالية والبورصات الأميركية للوصول إلى نتائجها. وأشارت الدراسة إلى ان شركة «أبل» للتكنولوجيا تحتفظ بما يصل إلى ١٨١,١ بليون دولار في الخارج وهو مبلغ أكبر مما تحتفظ به أي شركة أميركية أخرى وأنها ستدين بنحو ٥٩,٢ بليون دولار للضرائب الأميركية إذا حاولت جلب تلك الأموال إلى الولايات المتحدة من ثلاثة فروع لملاذات ضريبية في الخارج.

وأضافت الدراسة ان العملاق الصناعي «جنرال إلكتريك» يراكم ١١٩ بليون دولار في ١٨ ملاذاً ضريبياً في الخارج وأن شركة «مايكروسوفت» لبرامج الكمبيوتر لديها ١٠٨,٣ بليون دولار في خمسة ملاذات ضريبية في حين تحتفظ شركة «فايزر» للأدوية بنحو ٧٤ بليون دولار في ١٥١ فرعاً في الخارج.

وورد في الدراسة ان «٣٥٨ شركة

■ واشنطن - رويترز - أفادت دراسة بأن أكبر ٥٠٠ شركة أميركية تحتفظ خارج بلادها بأكثر من ٢,١ تريليون دولار من الأرباح المتراكمة لتفادي الضرائب الأميركية وأنها ستدين مجتمعة بنحو ٦٢٠ بليون دولار للضرائب الأميركية إذا أعادت تلك الأموال إلى الولايات المتحدة.

ووجدت الدراسة التي أعدتها جماعتان أميركيتان لا تستهدفان الربح ونشرت نتائجها ليل أول من أمس، ان نحو ثلاثة أرباع الشركات المدرجة في قائمة «فورتشن ٥٠٠» لأكبر الشركات الأميركية لجهة إجمالي الإيرادات، لها فروع في ملاذات ضريبية مثل برمودا وإيرلندا ولوكسمبورغ وهولندا. واستخدمت الجماعتان، وهما «مواطنون من أجل العدالة الضريبية» ومجموعة «إيدوكيشن فاند» البحثية، بيانات مالية مقدمة من الشركات إلى لجنة الأوراق